

قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للمدة (1985-2016)

أ.م. د. نزار كاظم صباح & أريج عبد الزهرة تايه

جامعة القادسية : كلية الإدارة والإقتصاد

المستخلص

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تحتله الموازنة العامة في مصر لتصحيح أوضاعها الإقتصادية، ولأجل ذلك قدم البحث تأصيلاً نظرياً لجانبي الموازنة العامة بمكوناتها الرئيسية ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي، متضمنة تحليلاً لأداء الموازنة العامة في مصر والوقوف على أهم آثارها الحقيقية في إقتصادها، وقد أفرزت النتائج من خلال إعتداد بعض المؤشرات المالية سواءً في مجال النفقات العامة التي تفوقت فيها الجارية على حساب مساهمة النفقات الإستثمارية أم في مجال الإيرادات العامة التي تفوقت فيها الإيرادات الضريبية ، فضلاً عن التوصل كميّاً إلى تأثير كل من النفقات والإيرادات العامة في النمو وبعلاقات طردية وسلبية على التوالي ووفقاً لمنطق النظرية الإقتصادية، الأمر الذي من خلاله تم التركيز على مجموعة من المقترحات ومنها ضرورة تبني سياسة إقتصادية مالية ملائمة لظروف مصر الإقتصادية ومن شأنها تنمية الإيرادات العامة لاسيما وإن الإيرادات الضريبية تسهم في تمويل الموازنة العامة.

Abstract

The importance of research in the role played by the general budget in Egypt to correct their economic situation. To this end, the research presented a theoretical consolidation of the two aspects of the general budget with its main components and its role in achieving economic growth, including an analysis of the performance of the general budget in Egypt and the most important real effects in its economy. Through the adoption of some financial indicators, both in the area of public expenditure in which the current at the expense of the contribution of investment expenditures or in the field of public revenues in which tax revenues have exceeded, as well as quantitatively to the impact of both expenditures and Public revenue growth and relations is a positive and negative, respectively, according to the logic of economic theory, which in which emphasis was placed on a set of proposals, including the need to adopt

appropriate to the circumstances of Egypt's economic financial economic policy and that public revenue development, especially if tax revenues contribute to the financing of the general budget.

المقدمة:

تعد الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية لتوجيه البرامج الاقتصادية والسياسية لحكومات البلدان المختلفة المتقدمة منها والنامية، فضلاً عن كونها أداة مهمة في السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيها وخاصة سعيها لتحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي عن طريق أدوات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، فضلاً عن أهمية رصد الموازنة الذي يبين مركز الدولة المالي.

وفي هذا الصدد، إكتسبت الموازنة العامة عبر آراء وأفكار المدارس الاقتصادية المختلفة أهمية بالغة في هذا المجال، وإن كان هناك جدل واسع بين المدارس الاقتصادية حول السياسة الأكثر فاعلية سواءً المالية منها أم النقدية، حتى أصبح ذلك مرتبطاً في خلال العقود السابقة بالتوجهات نحو ضرورة انتهاج أداة الموازنة العامة واعتبارها أمراً ضرورياً لتجاوز العقبات التي تنال مسيرة النمو في معظم البلدان ووصفها في الأدبيات الاقتصادية بالأداة الفاعلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في البلدان النامية.

وفي هذا السياق جاء هذا البحث ليلسط الضوء على تحليل وقياس أداء الموازنة العامة وتأثيرها في النمو الاقتصادي في مصر، فهي تعكس مضمون فلسفتها الاقتصادية والسياسية واتجاهاتها المختلفة لبيان مدى تحقيقها لأهدافها، وأصبح هذا الدور مهماً نحو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن إن هذه الدراسة تقدم رؤية اقتصادية لبيان الأدوات الملائمة والمؤثرة وفقاً لظروفها الاقتصادية المتباينة والوقوف على آثارها الحقيقية لاسيما وإن إقتصاد مصر إقتصاد متنوع تسيطر فيها الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المكانة الحيوية التي تحتلها الموازنة العامة في مصر لتصحيح أوضاعها الاقتصادية من خلال التأثير في نمو إقتصاداتها، فضلاً عن إبراز جوانب القوة والضعف في ادواتها التي من شأنها التأثير في ذلك النمو، ومن هنا يحاول الباحثان الوقوف على دور وأداء الموازنة ومدى تمكنها للإرتقاء بمستوى النمو من خلال تحليل واقع المتغيرات المالية ذات الشأن من جهة، وبناء نموذج قياسي لهذا الغرض وبما ينسجم وظروف الإقتصاد المصري من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

بالنظر لما تعانیه القطاعات الإقتصادية في مصر من مشاكل عدة أسهمت في تردي الوضع الإقتصادي فيها، وتراجع مستوى الناتج ومن ثم انخفاض معدلات نموه، فإن الموازنة العامة مازالت تعاني من إختلالات تؤثر سلباً في تحقيق ذلك النمو نظراً للإجراءات المالية المتمثلة بعدم التنسيق بين النفقات العامة بشقيها الجارية والإستثمارية من جهة والإيرادات العامة من جهة أخرى، والتي إنعكست بحصول بعض التقلبات في النمو، لاسيما وإن إشكالية البحث تتمحور بأي مدى تتمكن مصر من السير وفق الأهداف المناطة بها في ظل التحديات المختلفة التي عانى منها الاقتصاد المصري وانعكاساتها على السياسة المالية، إذ إرتبطت فيه الموازنة بإجراءات مرحلية في جوانب معينة في الإقتصاد أدت الى تصاعد العجزات المالية وذلك خلال المدة (1985-2016).

هدف البحث:

بناءً على ماتقدم من أهمية ومشكلة، يتمثل البحث بالأهداف الآتية:

- 1- إلقاء الضوء على بعض المفاهيم الرئيسة لكل من الموازنة العامة والنمو الإقتصادي من جهة، وما تؤديه في توجيه النمو الإقتصادي من وجهة نظر المدارس الإقتصادية من جهة أخرى.
- 2- تحليل واقع الموازنة العامة في مصر بجوانبها المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، وصافي الموازنة.
- 3- محاولة بناء نموذج قياسي لبيان الدور الذي يمكن أن تؤديه الموازنة العامة في مصر نحو تحقيق النمو الإقتصادي خلال المدة (1985-2016) .

فرضية البحث:

يسعى البحث في سبيل تحقيق الأهداف المتوخاة منه إلى إختبار الفرضية القائلة (إن الموازنة العامة في مصر من خلال مكوناتها الرئيسة المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة تؤثر إيجاباً في النمو الإقتصادي، وتصبح العلاقة بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي معنوية وطردية من جهة، وبالعلاقة عكسية بين الإيرادات العامة والنمو الإقتصادي نظراً لسيطرة الإيرادات الضريبية فيها من جهة أخرى).

منهجية البحث:

تحقيقاً للأهداف التي يتوخاها البحث وبهدف إثبات صحة ما جاء بفرضيته من عدمها، يحاول الباحثان إعتداد الأسلوب الوصفي من خلال المنهج الإستقرائي المبني على دراسة النتائج وتتبع تطور أداء الموازنة العامة وعلاقتها بالنمو الإقتصادي في مصر، وإعتداد الأسلوب الكمي في مدى تأثير الموازنة العامة في النمو الإقتصادي خلال المدة (1985-2016).

الحدود الزمانية والمكانية:

يتسع البعد المكاني ليشمل جمهورية مصر العربية بالتركيز على إعتقاد مدة كافية ترتبط بجوانب البحث حددت بـ (32) عاماً خلال المدة (1985-2016).

هيكلية البحث:

بهدف التحقق من الفرضية التي جاء بها البحث ووصولاً إلى الأهداف التي يسعى إليها، فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث يتبعها خاتمة لأهم الإستنتاجات والتوصيات:
المبحث الأول: الموازنة العامة والنمو الإقتصادي : الإطار المفاهيمي
المبحث الثاني: تحليل تطور واتجاهات مكونات الموازنة العامة في مصر
المبحث الثالث: قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي في مصر بإستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للمدة (1985-2016).

المبحث الأول

الموازنة العامة والنمو الإقتصادي : الإطار المفاهيمي

المطلب الأول : الموازنة العامة، (الإطار المفاهيمي)

أولاً : مفهوم الموازنة العامة.

تعد الموازنة العامة من أهم الادوات التي تعتمد عليها البلدان المختلفة سواءً المتقدمة منها أم النامية لتحقيق الأهداف المختلفة ومنها معالجة الإختلالات الإقتصادية، فضلاً عن تأثيرها في النشاط والنمو الإقتصادي¹، فقد عرفها القانون الأمريكي بأنها وثيقة لتقدير النفقات والإيرادات العامة لسنة قادمة وفقاً لقوانين وآليات أعدت لهذا الغرض²، فيما عرفها آخرون بأنها خطة مالية تتضمن أرقام وتوقعات لمشاريع ونشاطات عامة ومصادر الإنفاق عليها وتحديدها في برامج شاملة ولمدة محددة³، وهي أيضاً بمثابة وثيقة مالية منظمة تهدف إلى تحقيق الأهداف والإستراتيجيات الموجهة إلى المستقبل والقائمة على نتائج متوقعة للإيرادات العامة والنفقات العامة أثناء السنة القادمة⁴، وبناءً على ذلك يمكن إستخلاص ما يأتي :

- 1- إن الموازنة العامة هي برنامج أو خطة مالية سنوية .
- 2- إن الموازنة العامة للنفقات العامة والإيرادات العامة تبنى على أساس رقمي .
- 3- إن من خلالها يمكن تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تسعى إليها البلدان المختلفة.
- 4- إن الموازنة العامة تقرر أو تصدر بقانون يمثل موافقة السلطة التشريعية .

5- إن الموازنة العامة ذات علاقة بخطة الدولة العامة وهي جزء منها فضلاً عن كونها أحد وسائلها المهمة لتحقيق أهدافها المختلفة .

وإستناداً لما سبق إن الموازنة تتكون من جانبين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة، وإن توازنها لن يكون مستمراً دائماً فهي تتعرض غالباً إلى إختلال أما أن يكون بصورة عجز أو يكون بصورة فائض، فعندما تزداد الإيرادات العامة على النفقات العامة سوف يحدث الفائض وبالعكس إذا زادت النفقات العامة على الإيرادات العامة فإن الصورة هنا ستكون في حالة عجز.

ثانياً: أهمية مكونات الموازنة العامة في المدارس الإقتصادية.

لقد تعرض الأدب الإقتصادي الى دراسة الموازنة العامة بمكوناتها المتمثلة بجانب النفقات العامة والإيرادات العامة ومدى تأثيرها في الإستقرار والنمو الإقتصادي، وفي هذا المبحث سيتم التعرض لأهم تلك الأفكار بهدف التوصل إلى آثارها في النمو الإقتصادي:

1. الموازنة العامة في إطار المدرسة الكلاسيكية (Classic)

يرى منظرو هذه المدرسة إن توازن الموازنة العامة يجري بشكل منتظم وبصورة سنوية، وهذه النظرة هي تعبير عن الفلسفة الإقتصادية والسياسية للدولة، إذ يعدون التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة هدفاً لا بد من تحقيقه في الظروف كافة⁵ وبمثابة شرط لتوسع الدولة وتدخلها للحفاظ على كل من الاستقرار الإقتصادي والاستقرار النقدي، فضلاً عن هدف تحقيق مايسمى بالحياد المالي في إطار مفهوم الدولة الحارسة باقتصار دورها في الوظائف والخدمات العامة⁶ (الأمن، الدفاع، القضاء، التعليم، والصحة، الخ)، ففي حالة الفائض مثلاً يعدون ذلك بتمادي الحكومة وزيادة الأعباء المالية للأفراد، إذ إن زيادة الإيرادات العامة من وجهة نظرهم تعني زيادة حجم الإستقطاعات الحكومية ومن ثم التأثير السلبي في موارد الأفراد المالية والإستثمار الخاص، وبالتالي تحقيق نتائج سلبية في النشاط الإقتصادي⁷، وعلى هذا الأساس فإن مسألة توازن الموازنة في ظل الأفكار الكلاسيكية تتحقق من خلال تساوي أو تعادل جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة بوصفها موازنة حسابية.

2. الموازنة العامة في إطار المدرسة الكينزية (Keynesian)

بينت مساهمة كينز في هذا المجال على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق تنشيط وتحفيز الطلب الكلي الفعال⁸. حتى أصبحت الموازنة العامة من وجهة نظر الكينزيين أداة رئيسة للسياسة المالية وجزءاً مهماً لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية تلجأ إليها البلدان المختلفة وذلك في إطار مايسمى بالمالية التعويضية⁹، فزيادة النفقات العامة يمكن للدولة الإنتقال بالإقتصاد من حالة الكساد إلى حالة الراج عن طريق وسيلة الإقتراض أو الإصدار النقدي الجديد.

وفي هذا المجال فقد بنى الكينزيون إعتباراتهم بشأن النفقات العامة لأن يكون لها دور إقتصادي رئيس ومهم واعتماده وسيلة لتنظيم السياسة الإقتصادية وذلك في الأمد القصير¹⁰، وإن الضرائب ترتبط بعلاقة سالبة مع مستوى الدخل ثم الإنتاج¹¹، لاسيما إذا كانت الزيادة في نسبة الضرائب تفوق الحد الأقصى للعبء الضريبي على المكلف، ولذلك يفضل الكينزيون أن تلجأ الدولة إلى زيادة النفقات العامة بدلاً من اللجوء إلى فرض الضرائب لاسيما في الأجل الطويل.

3. الموازنة العامة في إطار المدرسة النقودية (Monetary)

تعرضت المدرسة الكينزية لانتقادات عديدة من قبل المدرسة النقودية التي يتزعمها ميلتون فريدمان (Milton Friedman) ودعت إلى حرية النشاط الإقتصادي وإقتصاره بالدولة على تقديم الوظائف التقليدية المتمثلة بالخدمات العامة، حتى أصبح الإعتقاد بأن السياسة النقودية هي السياسة الفعالة، إذ لاحظوا في زيادة الطلب الكلي هي السبب وراء زيادة العرض من النقود بشكل مضطرب وماصحباها من معدلات مرتفعة من البطالة وحصول مايسمى بالتضخم الركودي (Statgflation)¹²، إذ أن العجز الذي يحدث في الموازنة العامة بموجب أفكارهم ينشأ جراء زيادة النفقات العامة سواءً الجارية منها أم الإستثمارية وخاصة إذا مارافقه تغيرات في العرض النقدي لاسيما نموه، وإن تطبيق سياسة مالية توسعية يعني تقييد للنفقات الخاصة ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص أو مايسمى بأثر المزاحمة (- crowding out)¹³، وفي ضوء ذلك يعد التدخل الحكومي معرقلاً للأسعار والسوق وبشكل عام التأثير سلباً في النشاط الإقتصادي.

4. الموازنة العامة في إطار مدرسة التوقعات العقلانية (Rational Expection)

وهي إمتداد للأفكار التي جاء بها الكلاسيك الجدد بوصفهم يعارضون مسألة التدخل الحكومي في الحياة الإقتصادية وعدم توافقه مع الواقع الرأسمالي¹⁴، ويرى أصحاب هذه النظرية إن التوقعات المرتبطة بالماضي لها علاقة بالمستقبل بكونه يشبه الماضي، لذلك جاءت لصياغة وجهات النظر التي تفترض قيام الأفراد من خلال المعلومات المتوفرة لهم عن آثار السياسة الإقتصادية المحتملة لصياغة ما يحدث في المستقبل، ووفقاً لإعتقادهم بكون السياسة الكلية المرنة بالسياسة غير الفاعلة نسبياً في الأجل القصير، ولا يمكن الإعتماد عليها ولاسيما السياسة المالية منها على إعتبار إنها سياسة تخدع الأفراد عندما يحدث العجز المالي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الضرائب وبالتالي إجراء تخفيضات في الإستهلاك وبقاء دور النفقات العامة ضعيفا لايمكن التنبؤ بها.¹⁵

5. الموازنة العامة في إطار مدرسة إقتصاديات جانب العرض (Supply side economic)

ظهرت هذه المدرسة في بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم وكان من مؤيديها (آرثر لافر، بول كريج روبرتس، ونورمان تيور) وجاءت لتؤكد على تشجيع الأفراد بالعمل على ضرورة العمل والإدخار من جهة، ودعت إلى إجراء تخفيضات كبيرة في معدلات الضرائب التي من شأنها التقليل من الحوافز الإستثمارية¹⁶، من جهة أخرى وعليه جاء تركيزهم على أهمية تخفيض تلك المعدلات بهدف زيادة الحوافز في مجال العمل والإستثمار¹⁷، نظراً لما يتركه التخفيض من دور مهم في تحسين دور القطاع الخاص بوصفه أحد العوامل المهمة في إرتفاع مستوى النمو الإقتصادي والمساهمة في تخفيض عجز الموازنة العامة¹⁸.

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي، (الإطار المفاهيمي)

أولاً : مفهوم النمو الإقتصادي

يمثل النمو الإقتصادي هدفاً أساسياً تسعى إليه الحكومات المختلفة ويعبر عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال مدة طويلة وهو بمثابة القوة الدافعة لتوسع الإقتصاد لاسيما عندما يكون حجم الناتج القومي الأكبر من معدل نمو السكان لكون النمو الإقتصادي يعني ضمناً بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي¹⁹، الذي ينتج منه زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

إن عملية النمو الإقتصادي تعد بالعملية المعقدة التركيب بكونها تتطلب تحليلاً دقيقاً للعوامل الأساسية بالشكل الذي يسهل فهم واستيعاب أبعادها المختلفة، وقد اختلف الإقتصاديون حول مفهوم واضح لظاهرة النمو الإقتصادي، فهناك مفاهيم عديدة تختلف من حيث الإتجاه الذي ينظر من خلاله، فقد عرفه بعضهم بأنه الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى²⁰ وهذا مما جعل أغلب الإقتصاديين يعتمدون على مؤشر متوسط دخل الفرد بوصفه مقياساً لمستوى ومعدل النمو الإقتصادي على الرغم من الإنتقادات الموجهة له في قياس المستوى المعيشي للسكان²¹، في حين عرفه (جون آرو) بأنه الزيادة المستمرة في كميات السلع والخدمات المنتجة بواسطة الأفراد في مجتمع أو إقتصاد معين²². وقد إتخذ سيمون كوزنتس (S. Kuzents) إتجاهاً مختلفاً في مفهومه للنمو وتركيزه على نمو الإنتاجية الفردية بإستمرار، حتى أصبحت عمليات النمو مصحوبة بالتغيرات التركيبية بصورة غير مباشرة في مختلف المؤسسات الإقتصادية²³، فيما أشار سولو (R. Solow) إلى أهمية الإنتاجية في التقدم التقني ودورها الهام في النمو الإقتصادي²⁴.

وأصبح من الضروري تضمين عملية النمو الإقتصادي إختيار البدائل سواءً كان مصدر النمو عن طريق الزيادة في الناتج أم بواسطة آلية التقدم التقني وكذلك زيادة رأس المال بنوعيه البشري والمادي²⁵.

ثانياً: مزايا وتكاليف النمو الإقتصادي

إن أغلب دول العالم تهتم بتحقيق مستوى أعلى من النمو الإقتصادي، لأنه يتمتع بفوائد وأهمية تعود على المجتمع، لكن المجتمع هو من يتحمل الأعباء والتكاليف للوصول إلى هذه المعدلات من النمو الإقتصادي، وهذا يدفعنا إلى ضرورة بيان هذه الفوائد والتكاليف وكما يأتي :

1. مزايا النمو الإقتصادي:

يحقق النمو الإقتصادي مجموعة من الفوائد منها²⁶:

- أ. توفير فرص العمل المناسبة للعاطلين منه.
- ب. تحسين المستويات المعيشية لأفراد المجتمع.
- ت. التحول نحو زيادة الدخل القومي ونموه.
- ث. العمل على زيادة الكميات المتاحة من السلع والخدمات المختلفة لتلبية حاجات السكان المتوقعة، وتحقيق الانتعاش الإجتماعي فضلاً عن الإقتصادي للمجتمع وتحسين الرفاهية للمجتمع.

2. تكاليف النمو الإقتصادي

يتطلب النمو الإقتصادي إستخدام المزيد من عوامل الإنتاج والموارد الطبيعية المختلفة ويبرز عن ذلك بعض الأضرار والتكاليف التي ترتبط بالموارد الطبيعية ومنها²⁷:

أ. الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية وتكاليفها المستمرة جراء تلوث وتشويه المناظر الطبيعية مثلاً.

ب. التكاليف الإجتماعية، ومنها عدم قدرة الطبقات الإجتماعية للوقوف في وجه المنافسة كالحرفيين والمزارعين نظراً لإنخفاض أرباح مشاريعهم من جهة، والفقر في ظروف معينة من جهة أخرى.

المبحث الثاني

تحليل تطور واتجاهات مكونات الموازنة العامة في مصر

للمدة (1985-2016)

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة.

لأجل التعرف على مسار النفقات العامة يتطلب ذلك امعان النظر في الجدول (1) الذي يوضح زيادة حجم النفقات العامة من (14945) مليون جنيه عام 1985 إلى (817843) مليون جنيه عام 2016 وبمعدلات نمو سنوية كان أداها سالباً نحو (8.2%) عام 1998 وأعلىها نحو (54%) عام 1992 وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها بلغ نحو (14.4%)، ويعزى ذلك إلى التغيرات التي طرأت في كل من النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية اللذين شهدا تقلباً واضحاً في معدلات نموها السنوية وخاصة الإستثمارية منها التي شكلت نسبة مساهمة في إجمالي النفقات العامة نحو (62.1%) في بداية المدة عام 1985 لينخفض إلى نسبة قدرها (8.5%) عام 2016 بلغ في المتوسط وللمدة كلها نسبة مساهمة بلغت نحو (35%) أقل مما هو عليه الحال في جانب مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة البالغة نحو (64.5%) وكان ذلك كله حصيلة التطورات خلال المدد الفرعية المبينة في الجدول نفسه.

جدول (1)

هيكل النفقات العامة في مصر للمدة (1985-2016) بالأسعار الجارية وبملايين الجنيهات

الجارية/ الاجمالية %	الإستثمارية/ الاجمالية %	النفقات العامة						السنة
		النمو %	الإجمالية	النمو %	الإستثمارية	النمو %	الجارية	
37.93	62.1		14945		9277		5668	1985
36.82	63.2	17.44	17552	19.54	11090	14.01	6462	1986
40.63	59.4	3.07	18091	-3.15	10741	13.74	7350	1987
37.53	62.5	26.65	22913	33.26	14313	17.01	8600	1988
40.56	59.4	4.36	23913	-0.70	14213	12.79	9700	1989
40.77	59.2	11.81	26738	11.43	15838	12.37	10900	1990
39.04	61.0	12.67		12.08		13.98		المتوسط
35.21	64.8	32.77	35499	45.21	22999	14.68	12500	1991
26.53	73.5	53.95	54649	74.57	40149	16.00	14500	1992
28.50	71.5	2.73	56143	-0.01	40143	10.34	16000	1993
27.53	72.5	16.46	65382	18.03	47382	12.50	18000	1994
31.30	68.7	5.06	68689	-0.41	47189	19.44	21500	1995
31.99	68.0	8.31	74400	7.23	50600	10.70	23800	1996
30.18	69.8	19.88		24.10		13.94		المتوسط
33.25	66.8	5.51	78503	3.56	52403	9.66	26100	1997
45.11	54.9	-8.22	72048	-	39548	24.52	32500	1998
77.72	22.3	9.27	78724	-	17541	88.26	61183	1999
80.68	19.3	9.83	86464	-4.76	16706	14.02	69758	2000
84.26	15.7	10.96	95942	-9.62	15099	15.89	80843	2001
84.84	15.2	5.00	100739	1.11	15267	5.73	85472	2002
85.19	14.8	10.97	111786	8.47	16560	11.41	95226	2003
70.15	29.9	6.19		-		24.21		المتوسط
84.35	15.7	30.60	145989	37.99	22851	29.31	123138	2004
85.60	14.4	10.70	161611	1.86	23275	12.34	138336	2005
89.79	10.2	28.59	207811	-8.86	21212	34.89	186599	2006
88.52	11.5	6.84	222029	20.21	25498	5.32	196531	2007
87.89	12.1	27.14	282290	34.09	34191	26.24	248099	2008
87.64	12.4	24.52	351499	27.02	43430	24.17	308069	2009
86.79	13.2	4.12	365987	11.33	48350	3.11	317637	2010
90.08	9.9	9.80	401866	-	39881	13.96	361985	2011
92.37	7.6	17.20	470992	-9.94	35918	20.19	435074	2012
93.28	6.7	24.88	588187	10.02	39516	26.11	548671	2013
92.32	7.7	19.27	701514	36.35	53881	18.04	647633	2014
86.17	12.7	3.10	723250	70.28	91749	-3.76	623250	2015
91.53	8.5	13.08	817843	-	69249	20.11	748594	2016
88.95	11.0	16.91		14.48		17.69		المتوسط
64.46	35.5	14.38		10.06		17.84		16-85

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:

1. International Monetary Fund, International Financial Statistics, Yearbook, (Washington: IMF, 2002).

2. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، قانون رقم 85 لسنة 2017، الحسابات الختامية للسنوات (2015، 2016).

في المدة الفرعية الأولى (1985-1990) وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول (1) نفسه يتضح إن النفقات العامة إتسمت بالزيادة المستمرة في قيمتها المطلقة، فبعد أن بلغت قيمتها نحو (14945) مليون جنيه عام 1985 كانت قد وصلت إلى (26738) مليون جنيه عام 1990 وبمعدلات نمو سنوية متقلبة بلغ متوسط النمو السنوي فيها نحو (12.7%)، وهذا جاء مترامناً مع التطورات التي حصلت في جانبي النفقات العامة الجارية منها والإستثمارية وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (13.9%) و (12.1%) على التوالي لكل منهما.

ومن الجدير بالذكر، إن مساهمة النفقات الإستثمارية في النفقات العامة البالغة نحو (61%) كانت أكبر بكثير من متوسط مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة والبالغة نحو (39%) وذلك من خلال المدة نفسها مما يستنتج منه أن توجه الحكومة في هذه المدة نحو ضبط النفقات كان لصالح الإستثمار وانتهاج سياسة الانفتاح والتوجه نحو مشاريع البنى الأساسية²⁸، إذ تميزت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي متمثلة بالاعفاءات الضريبية ساهمت بزيادة التوجه نحو الإستثمار²⁹. في حين بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة في المدة الفرعية الثانية (1991-1996)

نحو (19.9%) وهو أكبر بكثير من مثيله في المدة الفرعية الأخرى بفارق نحو (5.2) ن. م³⁰ على الرغم من إجراءات تخفيف العبء عن الموازنة العامة والتوجه نحو التخصيص في آيار 1991 خلال مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والتي كان من نتائجها زيادة التخصيصات الإستثمارية التي إنعكست بإرتفاع معدلات النمو في جانب النفقات الإستثمارية العامة ووصوله بوصفه متوسطاً في النمو خلال تلك المدة إلى نحو (24.1%) فضلاً عن استحداث حكومة مصر لما يسمى بالصندوق الإجتماعي للتنمية عام 1991 وذلك بهدف التخفيف من النتائج السلبية والجانبية للبرنامج الإصلاحي الخاص بالإقتصاد الوطني³¹.

وفي المدة الفرعية الثالثة (1997-2003) وعلى أثر تراجع أسعار النفط العالمية ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي العالميومن ثم الإيرادات النفطية ونظراً لتمتع الإقتصاد المصري في هذه المرحلة بالأحداث المتتالية والمتمثلة بأحداث 11 أيلول 2001، وأزمة أسواق المال والهجوم الإرهابي على الأقصر وسياسة الحفاظ على سعر صرف الجنيه المصري، فإنها تحديات إنعكست سلباً في إعتقاد سياسة مالية انكماشية نتج عنها تخفيض النفقات ووصول نموه إلى معدلات متواضعة مقارنة مع المدد الفرعية الأخرى بلغت في المتوسط نحو (6.2%) والتي كان من نتائجها تقييد النفقات الإستثمارية العامة وتمتعها بمعدلات نمو سلبية خلال السنوات (1998-2001) وصولاً إلى متوسط نمو بلغ نحو (11.6-)% للمدة الفرعية الثالثة الحالية قيد الدراسة.

أما خلال المدة الفرعية الرابعة (2004-2016) ونظراً للتوجهات الحديثة في السياسة الإقتصادية المصرية من خلال إعتماها على اصلاحات اقتصادية أعطت الدور الكبير للقطاع الخاص وإعتما

الحكومة المصرية على سياسات مالية توسعية وانعكاس ذلك في النمو الإقتصادي خلال تلك المدة على أثر مزاحمة القطاع الخاص في جانب الإستثمار، وكان من نتائج ذلك الإنعكاس إيجاباً وكما يظهره الجدول (1) السابق بالتوجه نحو التوسع في مجال النفقات العامة وإعادته إلى وضع يكاد يكون أفضل مما هو عليه الحال في المدة الفرعية الثالثة السابقة ووصول متوسط النمو في المدة الحالية إلى نحو (16.9%) كان للنفقات العامة الجارية الحصة الأكبر في متوسط النمو السنوي والبالغ نحو (17.6%) في حين كان نصيب النفقات الإستثمارية منه نحو (14.5%)، بيد إن الأهمية النسبية للنفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة بلغ في المتوسط نحو (89%) وهو أكبر مما هو عليه الحال في جانب النفقات الإستثمارية، نظراً لاستهداف السياسة المالية المصرية لاسيما بعد الازمة الإقتصادية العالمية (2008-2009) بإعتماد إجراءات إحترازية لتحديد آثارها السلبية بالتوجه نحو زيادة إعتمادات الدعم وتخفيض الضرائب الجمركية على السلع الرأسمالية والمستلزمات الانتاجية الأخرى³².

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة.

تعد الإيرادات العامة أحد المكونات الرئيسية للموازنة العامة في مصر، إذ تؤدي التغيرات فيها حتماً إلى إحداث تغيرات في الموازنة العامة للدولة ومن ثم التغير في معدلات النمو الإقتصادي، وبمعايينة الجدول (2) يتضح أن هناك اتجاه تصاعدي في مسار الإيرادات العامة، فبعد أن بلغت قيمتها نحو (13681) مليون جنيه مصري في بداية مدة الدراسة كلها (1985-2016) عام 1985 إزدادت لتصل إلى (491487) مليون جنيه مصري في نهاية المدة المذكورة عام 2016 وتميزت بالتقلب في معدلات نموها السنوي فكان أقلها في عام 1996 البالغ نحو (-6%) وأكبرها في عام 1991 البالغ نحو (51.2%) وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها بلغ نحو (13%).

جدول (2)

الإيرادات العامة ورصيد الموازنة العامة في مصر للمدة (1985-2016) بملايين الجنيهات

السنة	الإيرادات الضريبية	النمو السنوي %	المساهمة في إجمالي الإيرادات	إجمالي الإيرادات	النمو السنوي %	العبء الضريبي %	صافي الموازنة
1985	7247		53.0	13681		19.43	1264-
1986	8273	14.16	53.3	15508	13.35	18.76	2044-
1987	7493	-9.43	44.7	16764	8.10	14.55	1327-
1988	10688	42.64	53.7	19916	18.80	17.35	2997-
1989	12636	18.23	55.9	22601	13.48	16.41	1312-
1990	16763	32.66	71.5	23435	3.69	17.50	3303-
المتوسط		19.65	55.4		11.49	17.33	2041.2-
1991	25706	53.35	72.6	35430	51.18	22.85	69-
1992	29116	13.27	58.6	49678	40.21	20.93	4971-
1993	33338	14.50	56.1	59443	19.66	21.48	3300
1994	35945	7.82	53.0	67828	14.11	20.54	2446
1995	40053	11.43	54.4	73654	8.59	19.63	4965
1996	42438	5.95	61.3	69233	-6.00	18.50	5167-
المتوسط		17.72	59.3		21.29	20.66	84
1997	42450	0.03	58.3	72782	5.13	15.96	5721-
1998	43397	2.23	62.8	69091	-5.07	15.10	2957-
1999	46543	7.25	67.0	69423	0.48	15.13	9301-
2000	49621	6.61	67.4	73626	6.05	14.59	12838-
2001	51358	3.50	68.9	74568	1.28	14.32	21374-
2002	51726	0.72	68.7	75255	0.92	13.65	25484-
2003	57486	11.14	68.8	83530	11.00	13.77	28256-
المتوسط		4.50	66.0		2.83	14.65	15133-
2004	67148	16.81	69.2	96988	16.11	13.84	49001-
2005	75759	12.82	70.1	108011	11.37	14.07	53600-
2006	97779	29.07	65.7	148887	37.84	15.83	58924-
2007	114326	16.92	64.8	176329	18.43	15.35	45700-
2008	137195	20.00	62.4	219941	24.73	15.32	62349-
2009	163222	18.97	59.5	274521	24.82	15.66	76978-
2010	170494	4.46	64.6	263782	-3.91	14.13	102205-
2011	192072	12.66	73.0	262999	-0.30	14.01	138867-
2012	207410	7.99	70.7	293518	11.60	12.38	177474-
2013	251119	21.07	72.8	345114	17.58	13.50	243073-
2014	260288	3.65	57.0	456787	32.36	12.22	244727-
2015	205957	-20.87	44.3	465341	1.87	8.43	257909-
2016	252314	22.51	51.3	491487	5.62	9.32	326356-
المتوسط		12.77	63.5		15.24	13.39	141320.2-
2016-1985		12.97	61.7		13.00	19.43	61088.7-

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على :

1. International Monetary Fund, International Financial Statistics ,Yearbook ,2002.(Washington: IMF,2002).
2. [http://Www.Data.albankdawli.org.indicator/Gc.Tax.Total.World Bank Group \(US\).](http://Www.Data.albankdawli.org.indicator/Gc.Tax.Total.World Bank Group (US).)

3. صندوق النقد العربي، بيانات الصندوق، (أبو ظبي: الصندوق، 2015).
4. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، قانون رقم 85 لسنة 2017، الحسابات الختامية للسنوات (2015، 2016).
5. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الموارد والاستخدامات للاقتصاد المصري خلال الفترة 2016-1985.

أما بالنسبة لعناصرها فكانت الإيرادات الضريبية العنصر المتسيد في تغطية النفقات العامة وتجاوزها على النصف من مجمل الإيرادات العامة بدءاً من عام 1985 وحتى نهاية عام 2016 ، وقد تميزت بالتذبذب خلال مدة الدراسة كلها، لكنها حققت في المتوسط نمواً سنوياً قدره (12.97%)، وإذا ماتم إحتساب مؤشر توظيف الموارد المالية بوصفها عبئاً ضريبياً³³ كمتوسط للمدة كلها أيضاً فإنه يبلغ نحو (15.77%) وهو في إتجاه تنازلي بدءاً من (19.4%) عام 1985 وصولاً إلى (9.3%) عام 2016 وهو مؤشر منخفض مقارنة مع بلدان متقدمة وصل فيها إلى نحو (50%) ومع بلدان نامية أخرى وصل المؤشر فيها إلى نحو (17%)، وبالتالي فإن مصر تعد متواضعة في هذا المجال، وبالامكان التعرف على أسباب تلك التغيرات عند تحليل المدد الفرعية الآتية:

ففي المدة الفرعية الأولى (1985-1990) يتضح من الجدول (2) نفسه إن نمو الإيرادات العامة بلغ في المتوسط نحو (11.49%)، وكان ذلك حصيلة التطورات في جانب الإيرادات الضريبية التي تسهم مساهمة كبيرة في مجمل الإيرادات العامة، وان كانت بالمرتبة الثالثة بحصيلة عامه وبنمو في المتوسط بلغ نحو (22.49%) جاء ذلك انعكاساً لما يسمى بسياسة الباب المفتوح التي تبنتها الحكومة المصرية منذ عام 1974 ولغاية هذه المدة 1990، إذ إتبع آنذاك سياسة مالية تمثلت بإجراءات خاصة فيها بعض الاعفاءات الضريبية، فضلاً عن المشاكل التي تعرض لها الإقتصاد المصري بعد إنهيار أسعار النفط في منتصف ثمانينات القرن الماضي ومشاكل هيكلية أخرى³⁴.

في حين إتسمت **المدة الفرعية الثانية (1991-1996)** بمسار نمو تنازلي على العكس مما هو الحال في بقية المدد الفرعية الأخرى التي شهدت تقلبات في ذلك، على الرغم من الإصلاحات الضريبية وبرامج الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية الأخرى،³⁵ فبعد أن سجل معدل نموها نحو (51.2%) عام 1991 بلغ نحو (6.0%) عام 1996 وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها بلغ نحو (21.3%)، فكانت الأكثر إرتفاعاً، إذ تبنت الحكومة خلال تلك المدة برامج الخصخصة وإقرار برنامج الإصلاح الإقتصادي في أيلول 1990³⁶، الذي كان من ثماره إعتقاد برنامج خاص للإصلاح الضريبي تبنت بموجبه الحكومة إيقاف برامج الدعم المالي الموجه إلى المؤسسات والشركات العامة، فضلاً عن إستحداثها لضريبة جديدة سميت بضريبة المبيعات، وزيادة العوائد المالية من قناة السويس وضرائب التجارة الدولية³⁷.

بينما شهدت **المدة الفرعية الثالثة (1997-2003)** تزايداً في قيمة الايرت العامة وبمعدلات نمو متقلبة، فبعد أن كان معدل نموها نحو (5.1%) في بداية المدة عام 1997 إرتفع ليصل إلى نحو (11%) في نهايتها عام 2003 وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (2.8%)، ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع الحصيلة من الضرائب بوصفها مؤشراً واضحاً في نمو الإيرادات العامة الأخرى (عدى الضريبة) التي سجل متوسط نموها نحو (4.5%) وهي الأقل من مستواها في المدد الفرعية الأخرى بفارق (15.2%)،

13.2، 8.3) نقاط مؤوية للمدد الأولى والثانية والرابعة على التوالي لكل منها، نظراً لما شهدته المرحلة الحالية من تراجع في متوسط النمو الإقتصادي³⁸، وتعرض الإقتصاد المصري إلى صدمات منها أزمة الأسواق المالية في بلدان جنوب شرق آسيا للمدة (1995-1999) وأحداث عمليات الأفسر الإرهابية عام 1995، فضلاً عن تداعيات أحداث 11 أيلول عام 2001 وحدث أزمة الدولار التي أثرت سلباً على الإحتياطات من النقد الأجنبي³⁹.

أما خلال المدة الفرعية الرابعة (2004-2016) فإن إجمالي الإيرادات العامة تميز بمعدلات نمو مرتفعة حتى عام 2009 تتراوح بين (11.4%) و (37.8%)، وجاءت إنسجماً وبرنامج الإصلاح الإقتصادي الحديث الذي إعتمدته الحكومة المصرية بهدف إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص وتعديل نظام التسعير بإستخدام الأدوات الضريبية على الرغم من بعض الاضطرابات في النمو الإقتصادي الذي تراجع بين عامي 2008 و 2009 على أثر أزمة الرهن العقاري العالمية وإن كان تأثيرها على الإقتصاد المصري ضعيفاً من جهة، واستهداف السياسة المالية بعد عام 2008 إجراءات أخرى للحد من الآثار السلبية لتلك الازمة ومنها زيادة إعتمادات الدعم من جهة أخرى، فضلاً عن إجراءات تخفيض التعرفة الجمركية⁴⁰.

ومن الجدير بالذكر، كان لإكتشاف حقول غاز جديدة في مصر خلال المدة المذكورة أي ما بعد عام 2015 دور بارز في زيادة الإيرادات العامة، إذ تمتلك مصر نحو (2086) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المؤكد وبنسبة (1.06%) من إحتياطات العالم منه⁴¹.

المطلب الثالث: تحليل صافي الموازنة العامة.

تكشف المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (2) السابق إلى سيطرة العجز في الموازنة العامة المصرية خلال المدة كلها (1985-2016) بإستثناء السنوات (1993، 1994، 1995)، فبعد أن كانت قيمة العجز نحو (-1264) مليون جنيه عام 1985 إزداد ليصل نهاية المدة عام 2016 إلى (-326356)، إنعكس ذلك بوصفه نسبة متزايدة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته (12.05%) عام 2016 بعد أن كان بنسبة (3.4%) عام 1985، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أن النمو السنوي في جانب النفقات العامة كان الأسرع من النمو السنوي في جانب الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة كلها والذي بدوره إنعكس بسيطرة حجم النفقات العامة على الإيرادات العامة وصولاً إلى التأثير سلباً في زيادة حجم العجزات المالية واستمرارها، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة الحكومة المصرية على التدارك بخفض النفقات العامة، ولاسيما ما بعد عام 2010 نظراً للضغوط السياسية⁴²، والمدد الفرعية الآتية سيتضح من خلالها تفصيل مبررات ذلك العجز وحسب ظروف كل مرحلة فيها.

ففي المدة الفرعية الأولى (1985-1990) يتضح إن الموازنة العامة للدولة المصرية خلال هذه المرحلة قد تميزت بالعجزات بسبب تأثر الإقتصاد المصري في السنوات التي سبقت عام 1985 لاسيما عام 1982 بمجموعة من الإختلالات الهيكلية وتدهور إيراداتها العامة، الأمر الذي على أساسه إتبعته الحكومة المصرية خلال هذه المدة سياسة مالية توسعية، فبعد أن كان صافي الموازنة عجزاً نحو

(1264) مليون جنيه عام 1985 إزداد ليصل إلى عجز بمقدار (3303-) مليون جنيه وذلك في نهاية
المدة الحالية عام 1990 حتى إنها حققت متوسط عجز بمقدار (2041.2-) للمدة كلها.

وفي **المدة الفرعية الثانية (1991-1996)**، وعلى الرغم من توجه الإقتصاد المصري خلال هذه
المرحلة بتبني برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تم إقراره في أيلول عام 1990 وعلى أثر إيقاف الدعم
المالي الموجه للقطاع العام والتوجه نحو زيادة الإيرادات العامة بما فيها الضريبية من خلال زيادة الرسوم
واسعار العديد من السلع والخدمات التي ادت بدورها الى انخفاض العجز في نسبة الموازنة الى الناتج
المحلي الاجمالي ومتابعة الحكومة في إجراءات ضبط النفقات العامة، الا انه بعد اقرار برنامج
التخصيص عام 1991 واجراءات تخفيف العبء عن الموازنة لاسيما بعد التوسع والاصلاح الهيكلي وبيع
مانسبته نحو (42%) من الشركات العامة، فإن ما تحقق هو حصول فوائض في بعض السنوات من تلك
المدة وصولاً إلى حالة العجز في نهايتها⁴³.

وفي **المدة الفرعية الثالثة (1997-2003)** وعلى أثر تزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة عام
2000 نمت النفقات العامة في متوسط تلك المدة الى نحو (6.19%) وهي الاسرع من نمو الإيرادات
العامة البالغة نحو (2.8%) وللمدة نفسها ايضاً حتى اصبح بالعجز المستمر في المتوسط نحو
(15133-) مليون جنيه نظراً للنمو المتسارع في جانب النفقات العامة، وكان الهدف من ذلك كله هو
مواجهة الصدمات الداخلية والتمثلة بأحداث الهجوم الارهابي على الاقصر الذي كان تأثيره سلبياً على
جانب الإيرادات ومنها الضريبية والإيرادات من قطاع السياحة من جهة، والصدمات الخارجية المتمثلة
بأزمة أسواق المال (1995-1999) لتداخلها في هذه المدة وتراجع أسعار النفط والغاز من جهة أخرى،
فضلاً عن توجهات السياسة الإنفاقية المصرية بتقديم الحوافز الإستثمارية للقطاع الخاص ومنها تخفيض
النسب الحدية لضرائب الدخل وخفض الضرائب على الأرباح⁴⁴.

أما خلال **المدة الفرعية الرابعة (2004-2016)** وفي إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي المتبع
في هذه المرحلة ومواجهة عجز الموازنة، فقد حاولت الحكومة المصرية إتباع سياسة مالية تقييدية
لتخفيض العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة خلال المدة الفرعية الثالثة وذلك من خلال ترشيد
النفقات العامة والتوجه نحو زيادة الإيرادات العامة⁴⁵، الا إن تداعيات آثار الاضطرابات السياسية بعد عام
2010 كان لها أثر كبير في انخفاض الإيرادات العامة المختلفة وانخفاض نموها، حتى وجدت الحكومات
المتعاقبة عدم قدرتها في تخفيض النفقات العامة نظراً لما آلت إليه الاضطرابات والضغط السياسية⁴⁶،
لزيادة النفقات العامة على حساب الإيرادات الضريبية والتي كان من ثمارها استمرار العجز في الموازنات
السنوية وتزايد قيمه المطلقة، فبعد أن كان بقيمة (49001-) عام 2004 إزداد ليصل إلى (326356-)
عام 2016 ناهيك عن الإرتفاع في نسب ذلك العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو (10%) عام
2004 إلى (12.1%) عام 2016 .

المطلب الرابع: تحليل تطور وإتجاهات النمو الإقتصادي في مصر

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي تعكس حقيقة حجم اقتصاد البلدان المختلفة،
ومن خلاله يمكن التعرف على حقيقة التطور عند مقارنته مع بلدان أخرى أو داخل البلد الواحد بين

السنوات المختلفة والمدد الزمنية، إذ يتضح من الجدول (3) زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (37300) مليون جنيه في بداية المدة عام 1985 إلى (2708300) مليون جنيه في نهايتها عام 2016 محققاً في ذلك معدلات نمو مرتفعة وإن كانت في حالة تقلب شديد وكان أدنى مستوى له عام 2001 والبالغ نحو (5.5%) وأعلى مستوى له كان في عام 1989 والبالغ نحو (25%) بينما بلغ في آخر المدة عام 2016 نحو (10.8%) وكمتوسط للمدة كلها بلغ نحو (14.9%) وإذا ما إستثنينا أثر التضخم بعد إحتساب الناتج بالأسعار الثابتة، فإنه إرتفع بأسعار سنة 1995 من (175943) مليون جنيه عام 1985 إلى (453652) مليون جنيه عام 2016 محققاً معدلات نمو متقلبة خلال المدة كلها بين الإيجابية والسلبية كانت في المتوسط نحو (3.2%) ويفارق (11.7) نقطة مئوية مقارنةً ومتوسط النمو بالأسعار الجارية ليعكس حقيقة التضخم، وقد جاءت هذه التقلبات في النمو لتعكس مدى تأثير الناتج بطبيعة الظروف الإقتصادية والسياسية التي صاحبت مسار الإقتصاد المصري خلال مدة الدراسة (1985-2016) ووفق المدد الفرعية الآتية:

جدول (3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في مصر للمدة (1985-2016) بملايين الجنيهات

GDP بالأسعار الثابتة		الرقم القياسي لأسعار المستهلك * 100=1995	GDP بالأسعار الجارية		السنة
النمو %	القيمة		النمو %	القيمة	
	175943	21.2		37300	1985
-4.70	167680	26.3	18.23	44100	1986
-2.19	164013	31.4	16.78	51500	1987
1.51	166486	37	19.61	61600	1988
3.01	171492	44.9	25.00	77000	1989
6.61	182824.	52.4	24.42	95800	1990
0.88			20.81		المتوسط
-1.86	179426	62.7	17.43	112500	1991
8.73	195091	71.3	23.64	139100	1992
-0.43	194243	79.9	11.57	155200	1993
4.27	202546	86.4	12.76	175000	1994
0.72	204000	100	16.57	204000	1995
4.90	213993	107.2	12.45	229400	1996
2.72			15.74		المتوسط
10.75	236988	112.2	15.91	265900	1997
4.10	246695	116.5	8.09	287400	1998
3.82	256119	120.1	7.03	307600	1999
7.70	275831	123.3	10.57	340100	2000
3.37	285135	125.8	5.47	358700	2001
2.53	292361	129.6	5.63	378900	2002
4.46	305413	136.7	10.19	417500	2003
5.25			8.98		المتوسط
-0.94	302556	160.4	16.24	485300	2004
7.67	325771	165.3	10.96	538500	2005
2.33	333351	185.3	14.71	617700	2006
9.85	366175	203.4	20.58	744800	2007
7.30	392901	227.92	20.23	895500	2008
0.24	393863	264.61	16.38	1042200	2009
5.06	413786	291.6	15.77	1206600	2010
-5.33	391743	350	13.63	1371100	2011
16.80	457568	366	22.14	1674700	2012
-0.52	455199	408.7	11.09	1860400	2013
3.98	473333	450	14.49	2130000	2014
3.26	488780	500	14.74	2443900	2015
-7.19	453652	597	10.82	2708300	2016
3.27			15.52		المتوسط
3.22			14.94		16-85

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:

1. International Monetary Fund, International Financial Statistics ,Yearbook ,2002.(Washington: IMF,2002).

2. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الموارد والاستخدامات للاقتصاد المصري خلال الفترة 1985-2016.

* تم تعديل وتوحيد سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى سنة 100=1995.

في خلال المدة الفرعية الأولى (1985-1990) ونظراً لما تميز به الإقتصاد المصري خلال هذه المدة بالإختلالات الهيكلية⁴⁷ التي كان لها الأثر الواضح في حدوث بعض التقلبات في النمو الإقتصادي، فإن مايشير إليه الجدول (3) نفسه هو إزدياد معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية من نحو (18.2%) عام 1986 إلى (24.4%) عام 1990، بينما سجل بالأسعار الثابتة ولنفس المدة معدلات نمو سلبية للسنوات (1986،1987) ثم الإرتفاع إلى نحو (6.6%) عام 1990 ليعطي مؤشراً على تقلب النمو السنوي سواءً بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة، ويكشف حقيقة تأثره بالإجراءات المالية التي شهدت تقلباً هي الأخرى في نموها ومنها النفقات العامة لاسيما الإستثمارية منها بين النمو الإيجابي والنمو السلبي وانعكاسها سلباً في أداء الإقتصاد الوطني المصري وخاصة ما شهدته هذه المدة من تقلب قبل عام 1989 وعودة الحكومة بإعتماد سياسة مالية بضبط النفقات العامة لصالح النفقات الإستثمارية الذي كان تأثيره واضحاً في نهاية المدة 1990 التي أفضت ثمارها بإرتفاع النمو الإقتصادي عام 1990 سواءً بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة، فضلاً عن التحسن في مجال الإستثمارات لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وما لحق من تطور في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عائدات التصدير⁴⁸.

بينما يستنتج من البيانات في الجدول نفسه أنه خلال المدة الفرعية الثانية (1991-1996) وعلى الرغم من بعض التحديات التي رافقت الإقتصاد المصري سواءً الاقتصادية منها أم السياسية وإن ساهمت في بعض التقلبات في نمو الناتج فإن بعض الإجراءات الأخرى في مجال برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي شهدته المدة المذكورة عام 1991 بزيادة النمو في نهاية المدة عام 1996 ليصبح نحو (4.9%) وبمتوسط نمو سنوي حقيقي للمدة كلها قدره نحو (2.7%) وبفارق نحو (1.48) نقطة مئوية مقارنةً والمدة السابقة، ومن الجدير بالذكر أيضاً، إن إرتفاع نمو النفقات الإستثمارية في نهاية المدة عام 1996 كان له تأثيره المباشر على وصول النمو الإقتصادي إلى المعدل المرتفع .

ونظراً لما تعرض له الإقتصاد المصري خلال المدة الفرعية الثالثة (1997-2003) من الصدمات الداخلية والخارجية التي تمت الإشارة إليها آنفاً، إنعكست آثارها نحو إحداث بعض التقلبات الشديدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي سواءً بالأسعار الجارية أم الثابتة بين الإرتفاع تارةً والانخفاض تارةً أخرى، فبعد أن كان النمو كما يعرضه الجدول (3) قد حقق في المتوسط وبالأسعار الجارية في المدة السابقة (الثانية) ما مقداره (15.7%) فإنه في المدة الحالية إنخفض بنحو (6) نقطة مئوية ليبلغ بالاسعار الجارية نحو (8.98%)، وبعد إستبعاد أثر التضخم يصبح متوسط النمو بالأسعر الثابتة للمدة الحالية (الثالثة) نحو (5.25%) وهو أكثر مما هو عليه الحال في المدة السابقة كان سببها إرتفاع النمو عام 1997 ووصوله إلى نحو (10.7%) بالأسعار الثابتة لارتباطه بالتطورات التي صاحبت المدة السابقة وبفارق نحو (2.6) ن. م، إلا إن الصدمات الخارجية والمتمثلة بتراجع أسعار النفط وأزمة أسواق المال ما بعد عام 1995 وما تبعته الحكومة المصرية من إجراءات من شأنها الحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية من نتائجها انخفاض معدلات نمو النفقات الإستثمارية العامة ومن ثم الأثر السلبي في عدم إستقرار الإقتصاد الوطني وتقلب النمو فيه.

وفيما يتعلق بإيجابيات الإصلاح الإقتصادي والتتويه عنها في هذا المجال فإن أثرها لن يتأتى إلا في السنة الأخيرة من تلك المدة التي رافقها إتفاق بلدان الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية ونادي باريس والتي إنطوت بزيادة المساعدات المالية إلى جمهورية مصر وإعادة جدول الديون وإعفاء مصر من معظمها بهدف تطوير الإقتصاد الوطني واصلاحه⁴⁹، وعلى أثر تلك التقلبات في النمو الإقتصادي وما يقابلها من الإستقرار النسبي للنمو السكاني، فمن الطبيعي أن يشهد مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التقلبات في نموه.

أما خلال المدة الفرعية الرابعة (2004-2016) ونظراً لحصول بعض التطورات الإيجابية التي صاحبت الإقتصاد المصري لاسيما الإصلاحات الإقتصادية خلال السنوات (2003-2010) وما تبعها من إجراءات تحفيزية لتنشيط النمو الإقتصادي ودورها الإيجابي خلال الازمة المالية العالمية عام 2008⁵⁰، من جهة، وما تلا ذلك من تطورات سلبية لاسيما بعد ثورة 25 يناير عام 2011 وما شهدته من أحداث بمثابة صدمة داخلية، من جهة أخرى، إنعكست آثارها بإحداث بعض التقلبات في معدلات النمو الإقتصادي سواءً بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة، فبعد أن كان بالأسعار الجارية نحو (16.2%) عام 2004 إرتفع إلى نحو (20.6%) عام 2007 ثم بالتراجع عام 2016 إلى نحو (10.8%)، يوازيه في ذلك التقلب الشديد بالأسعار الثابتة سواءً بالسلب أم بالإيجاب وكان أقل مستوى له في عام 2016، وجاء متزامناً بالتطورات السياسية والإقتصادية التي كانت سبباً مباشراً بالوصول إلى معدل نمو متوسط حقيقي للمدة كلها بنحو (3.3%) بالأسعار الثابتة وهو أقل من المدة الثالثة السابقة بفارق (2) نقطة مئوية ويزيد عن المدتين الأولى والثانية بفارق (2.4) و (0.6) ن. م على التوالي لكل منهما.

المطلب الخامس: العلاقة بين مكونات الموازنة والنمو الإقتصادي

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين مكونات الموازنة العامة والنمو الإقتصادي يتضح من الجدول (3) أن هناك علاقة وثيقة بين تلك المكونات سواءً النفقات العامة أم الإيرادات العامة أم صافي الموازنة العامة، إذ يتضح بشكل عام ان هناك علاقة بين تلك المكونات ومعدل نمو الناتج سواءً كانت طردية أم عكسية، فعند التركيز على رصيد الموازنة خلال مدة الدراسة (1985-2016) ونظراً لانسجامها بالعجز في افضل الاحوال بسبب تزايد حجم ونمو النفقات العامة في متوسط المدة كلها الى نحو (14.38%) مقابل نمو GDP بمتوسط قدره نحو (14.94%) للمدة نفسها في وقت كان متوسط نمو الإيرادات العامة نحو (13%) للمدة ككل نظراً للتقلب في جانب الإيرادات العامة والتحديات التي واجهت نمو الإيرادات الضريبية التي تم الإشارة إليها سلفاً والتي ساهمت في حصول العجز الحالي في الموازنة، ففي المدة الفرعية الأولى (1985-1990) ونظراً لزيادة حجم ونمو النفقات العامة في المتوسط البالغ نحو (12.67%) ومن ثم ازدياد حجم العجز من (-1264) مليون جنيه عام 1985 الى نحو (-3303) مليون جنيه كان له الاثر الواضح في تقلب نمو GDP ووصوله الى نحو (20.81%) في المتوسط أيضاً، بينما خلال المدة الفرعية الثانية (1991-1996) وعلى اثر انخفاض العجز وتحوله في المتوسط الى فائض قدره نحو (84) مليون جنيه كان له الاثر السلبي وتراجع معدلات نمو GDP في تلك المدة الى

(15.74%) في المتوسط ايضا وبفارق (5.07) نقطة مئوية، ويعزى السبب الرئيس في ذلك الى زيادة نمو الايرادات العامة على اثر نمو الايرادات الضريبية ، اي ان هناك علاقة وثيقة وكانت عكسية متوافقة ومنطق النظرية الاقتصادية.

ونظرا للتكؤ في نمو النفقات العامة والايادات العامة واستمرار العجز في الموازنة وبفارق قدره (3.36) نقطة مئوية في متوسط المدة قيد التحليل أدى الى تراجع نمو GDP في المتوسط الى نحو (8.98%) بعد ان كان نحو (15.74%) في المدة السابقة .

أما خلال المدة الاخيرة (2004-2016) وعلى اثر تفوق نمو النفقات العامة على نمو الايرادات العامة وزيادة العجز الى نحو (-141320) مليون جنيه بعد ان كان نحو (-15133) مليون جنيه كمتوسط للمدة الفرعية الثالثة زاد نمو GDP الى نحو (15.52%) وبفارق ايجابي بلغ (4.62) نقطة مئوية ، مما يعطي ذلك كله دلالة واضحة على ان التغيرات في مكونات الموازنة العامة المصرية كان لها دورا واضحا في التغيرات في النمو الاقتصادي فيها ، اذ انعكس عجز الموازنة بشكل عام الى تنامي حجم GDP ومن ثم نموه نظرا للسياسة التوسعية التي تتبعها مصر في أغلب سنوات مدة الدراسة.

جدول (3)

مكونات الموازنة العامة ونمو GDP في مصر للمدة (1985-2016) بملايين الجنيهات

السنة	GDP بالجارية	نمو سنوي %	النفقات العامة	نمو سنوي %	الإيرادات العامة	نمو سنوي %	صافي الموازنة
1985	37300		14945		13681		1264-
1986	44100	18.23	17552	17.44	15508	13.35	2044-
1987	51500	16.78	18091	3.07	16764	8.1	1327-
1988	61600	19.61	22913	26.65	19916	18.8	2997-
1989	77000	25	23913	4.36	22601	13.48	1312-
1990	95800	24.42	26738	11.81	23435	3.69	3303-
1985-1990		20.81		12.67		11.49	2041.2-
1991	112500	17.43	35499	32.77	35430	51.18	69-
1992	139100	23.64	54649	53.95	49678	40.21	4971-
1993	155200	11.57	56143	2.73	59443	19.66	3300
1994	175000	12.76	65382	16.46	67828	14.11	2446
1995	204000	16.57	68689	5.06	73654	8.59	4965
1996	229400	12.45	74400	8.31	69233	6-	5167-
1991-1996		15.74		19.88		21.29	84
1997	265900	15.91	78503	5.51	72782	5.13	5721-
1998	287400	8.09	72048	8.22-	69091	5.07-	2957-
1999	307600	7.03	78724	9.27	69423	0.48	9301-
2000	340100	10.57	86464	9.83	73626	6.05	12838-
2001	358700	5.47	95942	10.96	74568	1.28	21374-
2002	378900	5.63	100739	5	75255	0.92	25484-
2003	417500	10.19	111786	10.97	83530	11	28256-
1997-2003		8.98		6.19		2.83	15133-
2004	485300	16.24	145989	30.6	96988	16.11	49001-
2005	538500	10.96	161611	10.7	108011	11.37	53600-
2006	617700	14.71	207811	28.59	148887	37.84	58924-
2007	744800	20.58	222029	6.84	176329	18.43	45700-
2008	895500	20.23	282290	27.14	219941	24.73	62349-
2009	1042200	16.38	351499	24.52	274521	24.82	76978-
2010	1206600	15.77	365987	4.12	263782	3.91-	102205-
2011	1371100	13.63	401866	9.8	262999	0.3-	138867-
2012	1674700	22.14	470992	17.2	293518	11.6	177474-
2013	1860400	11.09	588187	24.88	345114	17.58	243073-
2014	2130000	14.49	701514	19.27	456787	32.36	244727-
2015	2443900	14.74	723250	3.1	465341	1.87	257909-
2016	2708300	10.82	817843	13.08	491487	5.62	326356-
2004-2016		15.52		16.91		15.24	141320-
1985-2016		14.94		14.38		13	61088.7-

المصدر:

الجدولين (1، 2)

المبحث الثالث

قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي في مصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للمدة (1985-2016)

تعد النماذج القياسية من الأدوات القياسية المهمة في مجال التحقق من مدى إمكانية صحة الفروض الإقتصادية من عدمها وذلك من خلال إستخدام مزيج من الأدوات الرياضية والإحصائية فضلاً عن فروض النظرية الإقتصادية، ويجري ذلك لتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات المراد دراستها من خلال بناء نموذج قياسي يحتوي على مجموعة من المعادلات لإختبار أثر متغيراته فيما بينها،⁵¹ ولأجل ذلك يتم إعتداد الخطوات الآتية :

أولاً : توصيف النموذج القياسي.

ويتضمن معادلات تضم متغيرات مستقلة وأخرى تابعة (معتمدة)، جرى على أساسها تقدير العلاقات المدروسة من خلال إستخدام أنموذج الإنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) ، وللقيام بذلك لابد من إتباع ما يأتي :

1. بناء هيكل النموذج:

جرى في هذا المجال إعتداد البيانات السنوية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للتعبير عن النمو الإقتصادي من جهة، وإجمالي النفقات العامة (EXP) وإجمالي الإيرادات العامة (REV) ، للتعبير عن مكونات الموازنة العامة بوصفها متغيرات توضيحية لبيان أثر الموازنة العامة في النمو الإقتصادي للمدة (1985-2016) وبواقع (32) مشاهدة .

2. متغيرات النموذج.

وهي عدد من المتغيرات الإقتصادية التي ويتم في هذا المجال إستخدام عدد من المتغيرات لمعرفة أثر الموازنة العامة في النمو الإقتصادي في ضوء ما جاءت به النظرية الإقتصادية والطروحات الفكرية المختلفة، وما يأتي وصف لتلك المتغيرات:

أ. المتغيرات المستقلة: Independent Variables .

تتحدد تلك المتغيرات من خارج النموذج وجرى الحصول عليها من مؤسسات عامة محلية مثل وزارات (التخطيط ، المالية)، وأخرى أجنبية مثل (صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي)، وقد تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من الإيرادات العامة (REV)، والنفقات العامة (EXP) وبواقع (32) مشاهدة.

ب. المتغيرات التابعة: Dependent Variables .

ويطلق عليها بالمتغيرات الداخلية (Endogenous Variables) نظراً لتحديد قيمها من قوى داخل النموذج، وقد إقتصرت على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بوصفه متغيراً تابعاً، وممثل عن النمو الإقتصادي وبواقع (32) مشاهدة .

ثانياً : العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج:

لقد تم تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات وفقاً لما جاءت به النظرية الاقتصادية في طروحاتها المختلفة وكما يأتي:

1. العلاقة بين الإيرادات العامة (REV) والنمو الاقتصادي (GDP) .

هناك علاقة بين الإيرادات العامة (REV) والنمو الاقتصادي (GDP) وستكون المعلمة (a_4) سالبة في حالة سيطرة الإيرادات الضريبية نظراً لاعتماد إقتصاد مصر بشكل رئيس على الإيرادات الضريبية في تمويل إجمالي الإيرادات العامة بنسبة بلغت نحو (61.7%) في متوسط مدة الدراسة.

2. العلاقة بين النفقات العامة (EXP) والنمو الاقتصادي (GDP).

وفي هذا الصدد تشير النظرية الاقتصادية إلى إفتراض وجود علاقة طردية إيجابية بين النفقات العامة (EXP) والنتاج المحلي الإجمالي (GDP) ، إذ من المتوقع أن تكون قيمة المعلمة (a_2) موجبة نظراً لأن الزيادة في النفقات العامة يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي . ويتضمن النموذج معادلات متعددة استخدمت الصيغة الرياضية المختلفة ولوحظ أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة بوصفها الأنموذج الأفضل في تحقيق هدف وفرضية البحث وفقاً للمعايير الإحصائية والاقتصادية المختلفة وكانت كما في أدناه :

$$\ln GDP = \alpha_1 + \alpha_2 \ln EXP + U_1 \dots \dots \dots (1)$$

$$\ln GDP = \alpha_3 + \alpha_4 \ln REV + U_2 \dots \dots \dots (2)$$

ولتحليل السلاسل الزمنية ومدى إمكانية إستقرارها تم إتباع الأساليب الحديثة لإستخدامها في دراسة العلاقة بين المتغيرات المذكورة فضلاً عن إستخدام أسلوب التكامل المشترك ومنهجية (أنجل - جرانجر) وصولاً الى إستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:9).

ثالثاً: تقدير وتحليل النتائج.

1. مصفوفة معاملات الارتباط.

لغرض التعرف على إنحدار العلاقة بين المتغيرات المدروسة قيد التحليل والقياس جرى التوصل إلى معاملات الارتباط المبينة في الجدول (4) الآتي :

جدول (4)

مصفوفة معاملات الارتباط

	GDP	EX	REV
GDP	1.000000	0.995059	0.989209
EX	0.995059	1.000000	0.989160
REV	0.989209	0.989160	1.000000

المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

ويتضح من الجدول (4) أن هناك قوة واتجاه للعلاقة بين المتغيرات قيد الاختبار فضلا عن وجود درجة ارتباط عالية بينها، إذ إن الزيادة في النفقات العامة يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الإقتصادي وكانت درجة الارتباط قد بلغت (0.995)، وإن الزيادة في إجمالي الإيرادات العامة يترتب عليها أيضاً زيادة في GDP بدرجة ارتباط (0.989) بكونها شاملة لجميع الإيرادات، وهذا الارتباط قد لا يكون شرطاً كافياً للتفسير وإنما قد يكون عاجزاً عن بيان وتحديد اتجاهات التأثير وتفاصيلها بين تلك المتغيرات ولا يعطي دليلاً كافياً بوجود علاقات سببية نظراً لارتباط تلك المتغيرات بإرتباطات دالية (Functionally) تسمى غالباً بالتزامن تتحرك متأثرة بعوامل مشتركة فيما بينها⁵²، وبموجب ذلك سيجري التوجه إلى أساليب أخرى كان من أهمها نماذج الإنحدار لبيان صحة ذلك من عدمه.

2. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية Stability Testing Time Series

وهنا ينبغي القيام باختبار جذر الوحدة بوصفه خطوة أولية في عملية التحليل للتعرف على درجة التكامل للمتغيرات الأساسية وتقادي مسألة تقدير المعادلات الزائفة، ولذلك تم استخدام اختبار (ديكي- فولر الموسع: ADF) لإختبار مدى السكون في السلاسل الخاصة بالمتغيرات الداخلة في النموذج، والجدول (5) يظهر إن المتغيرات قيد البحث والتحليل هي متغيرات غير ساكنة عند المستوى وكذلك الفرق الأول، إلا إنه وبعد القيام بأخذ الفرق الثاني والقيام بإعادة الإختبار لها تبين بأنها جميعاً أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية (0.01) و (0.05) بقاطع واتجاه عام، وكما يلاحظ من بيانات الجدول نفسه إن قيم (t) المحسوبة بقيمها المطلقة كانت أكبر من قيمها الحرجة أو الجدولية، ويتضح ذلك من القيمة الاحتمالية (Prob) التي كانت في أعلاها (0.031) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وإن رتبة التكامل للمتغيرات كانت من الدرجة الثانية $I \sim (2)$ (GDP, EX, REV,) وإنها متكاملة من الدرجة نفسها .

جدول (5)

نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) بإستخدام (ADF)

Prob	الفرق الثاني: 2 st Difference	الفرق الأول: 1 st Difference	المستوى: Level	المتغيرات
0.000*	-8.22548	0.28523	1.7490	GDP
0.031**	-3.86539	1.46404	5.1121	EXP
0.000*	-7.63642	-1.14129	0.23378	REV

المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

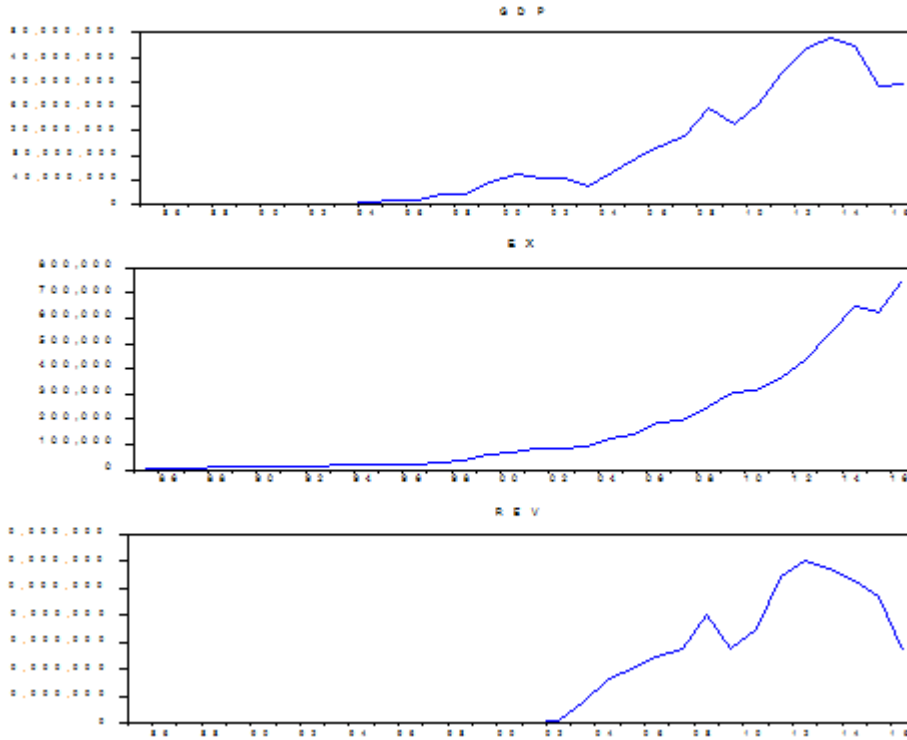
* مستوى معنوية 0.01

** مستوى معنوية 0.05

ولتوضيح ذلك يمكن ملاحظة ذلك من الشكلين التاليين (1، 2):

شكل (1)

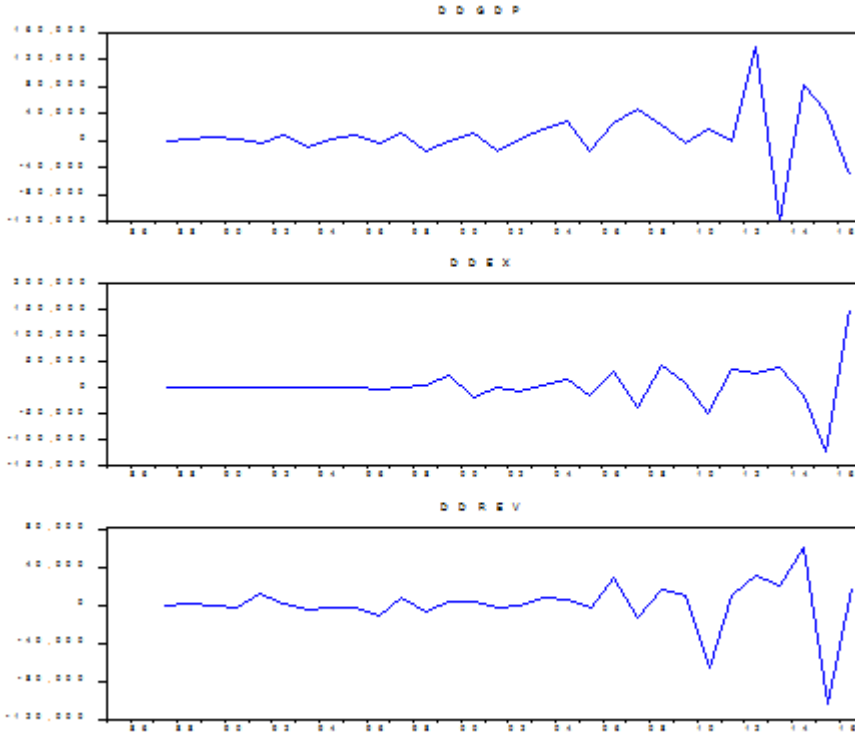
عدم إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى



المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

شكل (2)

استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الثاني



المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

3. تحليل نتائج إختبار التكامل المشترك .

لغرض الكشف عن العلاقات بين أثر الموازنة العامة متمثلة بمكونيها (النفقات العامة: EXP)، و (الإيرادات العامة: REV) على (النمو الإقتصادي: GDP) فإنه لابد من إختبار التكامل المشترك وذلك بإستخدام منهجية (جوهانسن - جسيوس: 1990, Johansen and Juselius) لتحديد عدد المتجهات ولكل معادلة يتم تقديرها مع الكشف عن مدى وجود علاقة خطية توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، الأمر الذي يتطلب القيام بتحديد عدد فترات التباطؤ أو الإبطاء الزمني (Lags) وإختبار المدة المثلى، فمن خلال نموذج (VAR) يمكن بيان المعايير الخمسية المتمثلة بـ (AIC , SC, EPE , LR , HQ) ، والتي أظهرت نتائجها إنها إختارت مدة زمنية واحدة وكما يوضحها الجدول (6) الآتي:

جدول (6)

إختبار عدد فترات التباطؤ الزمني وفقاً لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP EX
Exogenous variables: C
Date: 02/26/18 Time: 06:43
Sample: 1985 2016
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-789.8594	NA	2.90e+20	52.79062	52.88404	52.82051
1	-690.0011	179.7449*	4.86e+17*	46.40007*	46.68031*	46.48972*
2	-688.6890	2.186823	5.85e+17	46.57926	47.04633	46.72868

المصدر: بالاعتماد على برنامج (Eviews:9)

* عدد التخلفات المثلى عند مستوى معنوية 0.05

LR : (إختبار LR) ، FPE : (الخطأ التنبؤي النهائي) ، AIC : (مقياس اكايل AKAIKE) ، SC : (مقياس سكوراز Schwz) ، HQ : (مقياس Hanab-Quinn) .

وفي هذا المجال يشير (Engle and Granger) عام (1987) إلى أن عدم إستقرارية السلاسل الزمنية أو عدم سكونها عند المستوى لاينفي وجود العلاقة الخطية طويلة الأمد بين المتغيرات وهنا تقتضي الضرورة إعتقاد وإجراء إختبار التكامل المشترك للكشف عن تلك العلاقة وذلك بإستخدام إختبار جوهانسن - جسليوس بوصفه الطريقة التي تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات المدروسة قيد التحليل والإختبار، والجدول (7) الآتي يوصلنا الى نتائج كل من إختبار الأثر ($\lambda trace$: Trace Test) وإختبار الجذر الكامل ($\lambda max \lambda trace$: Maximum Eigenvalues) لبيان مدى وجود العلاقات طويلة الأمد.

جدول(7)

إختبار جوهانسن - جسليوس للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.565190	34.70416	29.79707	0.0126
At most 1	0.199797	9.718748	15.49471	0.3030
At most 2	0.096129	3.032056	3.841466	0.0816

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.565190	24.98541	21.13162	0.0136
At most 1	0.199797	6.686692	14.26460	0.5268
At most 2	0.096129	3.032056	3.841466	0.0816

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: بالاعتماد على برنامج (Eviews:9)

إذ تشير نتائج الجدول (7) إلى أن قيمة ($\lambda trace$) المحسوبة والبالغة نحو (34.70416) هي أكبر من القيمة الحرجة (Criticalvalue) لها والبالغة نحو (29.79707) وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني عدم قبول الفرضية العدمية الخاصة بعدم وجود تكامل مشترك أو متجه تكاملي واحد في النموذج وهي ($r=0$)، وقبول الفرضية البديلة أي ($r=1$) الخاصة بوجود متجه تكاملي أو تكامل مشترك واحد وبالتالي وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

أما ما يتعلق باختبار (λmax) أو ما يسمى بالقيمة العظمى فهو الآخر يعطي دليل واضح على وجود تلك العلاقة التوازنية بين المتغيرات المدروسة محل البحث والإختبار، إذ كانت القيمة المحسوبة لـ (λmax) والبالغة نحو (24.98541) هي أكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) البالغة نحو (21.13162) عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي قبول الفرض البديل وثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

ويهدف أن يكون النموذج أكثر ملاءمة في عملية تقدير العلاقات فإنه لابد من أن يحضى بتمثيل نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) الخاص بتقدير الآثار قصيرة الأمد وطويلة الأمد بين مكوني الموازنة العامة والنمو الإقتصادي.

1. تحليل نتائج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) هو عبارة عن نموذج إنحدار ذاتي متجه ومقيد جرى تصميمه لإستخدامه مع السلاسل الزمنية غير الساكنة أو غير المستقرة والتي تكون متكاملة فيما بينها (conintegrated)، ويعد حد التكامل المشترك نفسه حداً لتصحيح الخطأ طالما إن الانحرافات من نوع التوازن طويل الأجل يجري تصحيحها بشكل تدريجي من خلال آليات معينة تسمى بالآليات التكيف في الأجل القصير، فضلاً عن كونه يفيد في تقادي المشاكل القياسية المنبثقة عن الإرتباط الزائف أو المظلل، والجدول (8) الآتي يشير إلى نتائج تقدير هذا النموذج (VECM):

جدول (8)

نتائج إختبار نموذج تصحيح الخطأ VECM

Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 02/28/18 Time: 18:29
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments
D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) - 2.98963277417*EX(-1) - 3.08382031991*REV(-1) + 267980.82115) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(EX(-1)) + C(4)*D(REV(-1)) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.282647	0.054602	-5.176477	0.0000
C(2)	0.148078	0.147311	1.005204	0.3244
C(3)	0.584171	0.275201	2.122706	0.0439
C(4)	-1.269411	0.414493	-3.062565	0.0052
C(5)	84013.47	15980.32	5.257309	0.0000

R-squared	0.930606	Mean dependent var	88806.67
Adjusted R-squared	0.919503	S.D. dependent var	96263.03
S.E. of regression	27311.66	Akaike info criterion	23.41903
Sum squared resid	1.86E+10	Schwarz criterion	23.65256
Log likelihood	-346.2854	Hannan-Quinn criter.	23.49374
F-statistic	83.81602	Durbin-Watson stat	2.316420
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

$$D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) - 2.98963277417*EX(-1) - 3.08382031991*REV(-1) + 267980.82115) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(EX(-1)) + C(4)*D(REV(-1)) + C(5)$$

تشير نتائج تقدير (VECM) المبينة في الجدول (8) إلى أن قيمة معامل التكيف أي المعلمة المقدره لحد التصحيح (C1) في معادلة النمو الإقتصادي البالغة (-0.282647) كانت معنوية وسالبة وبمستوى معنوية (0.01) وبذلك تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الموازنة العامة والنمو الإقتصادي، وإن حد تصحيح الخطأ يسهم في تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الإقتصادي وإن هناك علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من مكونات الموازنة العامة إلى النمو الإقتصادي، فضلاً عن أن سرعة تصحيح الخطأ البالغة نحو (0.2826) تشير إلى أن النظام يعدل نفسه حتماً بإتجاه التوازن وذلك بوقت يستغرق (3.5) سنة أي إن ($1 \div 0.28 = 3.5$) وهذه سرعة تعد بطيئة نوعاً ما، وإن معادلة تصحيح الخطأ تشير إلى أن (28%) من الإختلال في التوازن خلال الفترة السابقة وهي ($t-1$) بالإمكان القيام بتصحيحه في الفترة الحالية (t) وذلك بإتجاه التوازن عندما يتم ذلك من خلال الإيرادات العامة والنفقات العامة .

أما فيما يتعلق بـ {C(2) , C(3) , C(4)} فإنها معاملات قصيرة الأجل تشير الى العلاقة قصيرة الأجل، ويظهر معامل إبطاء النمو الإقتصادي بأنه ليس ذا دلالة إحصائية في المعادلة المقدره، بينما كان معامل إبطاء النفقات العامة ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) مما يشير إلى أن النفقات العامة ذات أهمية على التأثير في النمو الإقتصادي خلال الأمد القصير، وكان معامل إبطاء الإيرادات العامة ذا

دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) مما يعني أن الإيرادات العامة لها أهمية أيضاً على التأثير في النمو الإقتصادي خلال الأمد القصير، وهذه العلاقة كانت سالبة أي أن زيادة الإيرادات العامة سوف تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو الإقتصادي في الأجل القصير، ويعزى ذلك إلى أن النسبة العالية من مكونات الإيرادات العامة في مصر متكونة من الضرائب التي تشكل أكثر نحو (61,7%) وجاء ذلك متوافقاً ومنطق النظرية الإقتصادية .

ولغرض التأكد من دقة وصحة النتائج لابد من إجراء بعض الإختبارات ذات الأهمية في تحديد العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة، ومنها إختبار والد (Wald Test) وهو يفيد في إختبار معنوية المعلمات ذات الأجل القصير، فإذا كانت قيمة (chi-square) غير معنوية فإنه يعني عدم وجود تلك العلاقة قصيرة الأمد بين المتغيرات المقدره في النموذج، والجدول (9) يوضح حقيقة ذلك :

جدول (9)

نتائج إختبار والد wald لمعلمات الأجل القصير

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	4.945190	(3, 25)	0.0079
Chi-square	14.83557	3	0.0020

Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=0 Null Hypothesis Summary:		
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2)	0.148078	0.147311
C(3)	0.584171	0.275201
C(4)	-1.269411	0.414493

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

ويتضح من الجدول المذكور معنوية (chi-square) وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المذكورة.

الخاتمة.

أولاً: الاستنتاجات

1. التراجع الكبير في مساهمة النفقات الاستثمارية في إجمالي النفقات العامة التي بلغت في متوسط مدة الدراسة نحو (35%) وأقل مما هو عليه الحال في جانب مساهمة النفقات الجارية البالغة نحو (64.5%).
2. مرَّ الإقتصاد الوطني المصري بتحديات عديدة إنعكست آثارها على المتغيرات المالية، وكان من نتائج الإختلال في جانب السياسة المالية نظراً لاعتماد مصر على إجراءات تمثلت بالإعفاءات الضريبية وبرامج الخصخصة لتخفيف العبء عن الموازنة، فضلاً عن ماتعرض له الإقتصاد المصري من أحداث إرهابية وتعرضه لصدمات اقتصادية كان لها الأثر السلبي في الإختلالات الهيكلية لاسيما في جانب الموازنة العامة على الأمد القصير وإن كانت هناك بعض الإصلاحات وخاصة في المدة (2004-2016) التي إنتهت باعتماد سياسة مالية توسعية.
3. كانت الإيرادات الضريبية العنصر المتسيد في تغطية النفقات العامة وتجاوزها على النصف من مجمل الإيرادات العامة بدءاً من عام 1985 وحتى نهاية عام 2016 محققة في المتوسط نمواً سنوياً قدره (12.97%)، يقابلها الاتجاه التنازلي في مؤشر توظيف الموارد المالية بوصفها عبئاً ضريبياً بدءاً من (19.4%) عام 1985 وصولاً إلى (9.3%) عام 2016 وهو مؤشر منخفض مقارنة مع بلدان متقدمة وصل فيها إلى نحو (50%) وبالتالي فإن مصر تعد متواضعة في هذا المجال نظراً للتحديات التي صاحبت الإقتصاد المصري ومنها أزمة أسواق المال في بلدان شرق آسيا وتداعيات أزمة الدولار خلال العقد الأخير.
4. الإتجاه التصاعدي لنمو النفقات العامة على الرغم من التقلبات فيه، فكان نمو الجارية منها الأسرع من نمو الإستثمارية مع سيطرة مساهمة النفقات الجارية في النفقات العامة كمتوسط لمدة البحث البالغة نحو (64.5%) مما ينم عن التوجه نحو المسار الاستهلاكي.
5. تكشف المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (2) السابق إلى سيطرة العجز في الموازنة العامة المصرية خلال المدة كلها (1985-2016) بإستثناء السنوات (1993، 1994، 1995)، فبعد أن كانت قيمة العجز نحو (-1264) مليون جنيه عام 1985 إزداد ليصل نهاية المدة عام 2016 إلى (-326356)، إنعكس ذلك بوصفه نسبة متزايدة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته (12.05%) عام 2016 بعد أن كان بنسبة (3.4%) عام 1985، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة الحكومة المصرية على التدارك بخفض النفقات العامة، ولاسيما ما بعد عام 2010 نظراً للضغوط السياسية.

6. التقلب في نمو الناتج المحلي الإجمالي نظرا لتأثره بطبيعة الظروف الإقتصادية والسياسية فضلا عن التغيرات في السياسة المالية التي صاحبت مسار الإقتصاد خلال مدة الدراسة (1985-2016).
7. وفيما يتعلق بتحليل العلاقة بين مكونات الموازنة العامة والنمو الإقتصادي، يظهر أن هناك علاقة وثيقة بين تلك المكونات سواء النفقات العامة أم الإيرادات العامة أم صافي الموازنة العامة، إذ اتسم رصيد الموازنة بالعجز خلال مدة الدراسة (1985-2016) بسبب تزايد حجم ونمو النفقات العامة في متوسط المدة كلها الى نحو (14.38%) مقابل نمو GDP بمتوسط قدره نحو (14.94%) للمدة نفسها في وقت كان متوسط نمو الإيرادات العامة نحو (13%) للمدة ككل نظرا للتقلب في جانب الإيرادات العامة والتحديات التي واجهت نمو الإيرادات الضريبية والتي ساهمت في حصول العجز الحالي في الموازنة.
8. وإن ما يمكن إستنتاجه أيضا من النموذج القياسي هو إن مكونات الموازنة العامة المتمثلة بجانب النفقات العامة والإيرادات العامة كانت ذات فاعلية على التأثير في النمو الإقتصادي ، وكان النموذج يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الموازنة العامة بمكوناتها من (النفقات العامة والإيرادات العامة) والنمو الإقتصادي، كما ثبت من خلال المعلمة المقدره لحد التصحيح (C1) التي بلغت نحو (-0.282647) وكان للنفقات العامة أهمية على التأثير في النمو الإقتصادي خلال الأمد القصير، وإن الإيرادات العامة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) وبالعلاقة سالبة في الأجل القصير نظراً لهيمنة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة التي تشكل أكثر من (61 %) بالتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية .

ثانياً: التوصيات:

1. نظراً لارتباط النفقات العامة بحجم الإيرادات العامة فمن الضروري العمل والتوجه لتطوير وزيادة فاعلية النظام الضريبي وبما ينسجم وقدرة الإقتصاد الوطني المصري وامكانياته بشكل يساعد على إحداث نوع من التوازن المطلوب.
2. ضرورة إعتناء سياسات إقتصادية لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة مع القطاع الخاص وإزالة مايعترض المرونة المطلوبة من الجهاز الإنتاجي، مع العمل على تبني عملية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.
3. العمل على وضع سبل جديدة لإدارة الإيرادات العامة وبما ينسجم بإعتناء آلية جديدة لتخفيض الإعتناء على الموارد الناضبة من خلال العمل على تنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاعات الإقتصادية المختلفة.

4. ضرورة الإستفادة من الدراسات الكمية وتحليل المتغيرات الإقتصادية بالاعتماد على النماذج القياسية لتفسير العلاقات بينها لاسيما التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ وهذا يسهم في الوصول إلى أفضل النتائج وأدقها.

5. ترشيد جانب النفقات العامة غير الضرورية والتوجه صوب النفقات الإستثمارية وزيادتها بما يسهم بتنويع القاعدة الانتاجية.

6. ضرورة اتباع أهداف استراتيجية طويلة الأمد في الموازنة العامة تكون مناسبة للحاجات الفعلية لها من خلال السعي نحو تطوير القطاعات الرئيسية للاقتصاد (الصناعة ، الزراعة) لتسهم في تمويل الموازنة، مع مراجعة أسباب تراجع نمو الإيرادات الضريبية ووضع العلاجات المناسبة في مقابل زيادة حجم النفقات العامة.

الهوامش:

1. حسن عبد الكريم سلوم، ومحمد خالد المهائني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 64، 2007، ص95 .
2. د. محمد طاقة، و د. هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007)، ص505 .
3. سليمان اللوزي، وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1997)، ص18 .
4. H.W.Allen sweeny and Robert Rachlin , (Hand book of Budgeting) , by planview , New Yourk , 1981, P2.
5. Arthur Q'sullivan , and Steven M sheffrin macroeconomics principles and Tools) , prenttce Hall , upper saddle River, New Jersey , 1998 , P306.
6. د. باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة وأدواتها الفنية وآثارها الإقتصادية، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1998)، ص11.
7. د. عبد الله الشيخ محمود طاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط1، (الرياض: مطابع الملك سعود، 1988)، ص5-6.
8. آدموند سيدون، اقتصاديات المالية العامة، تعريب معن عبد القادر آل زكر، وعادل فليح العلي، (الموصل: مطبعة الموصل، 1985)، ص144-146.
9. د. عادل أحمد حنيش، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، (بيروت: دار النهضة العربية، 1992)، ص278.

10. د. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية- دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والاسلامي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص220.
11. جيمس جوارتيني، و ريجارد استروب، الإقتصاد الكلي- الإختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن و د عبد العظيم محمد، (الرياض: دار المريخ، 1999)، ص299-305.
12. Leszek Balcerowicz, Liberties Revolutionary Muse, Nov, 2006, By: www.project.sundicate.org.
13. للمزيد من التوسع، أنظر في ذلك:
- باري سيجل، مصدر سابق، ص449-481.
- د عبد المنعم السيد علي، و د.نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، (عمان: دار الحامد للنشر، 2003)، ص433.
- جيمس جوارتيني، وريجارد أستروب، مصدر سابق، ص430.
14. د. منى يونس حسين، التوازن النقدي- الكلي، ط1، (بغداد:مكتب الفتح،2007)، ص37-38.
15. د. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الإقتصادية، ج2، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص150 .
16. بول سامويلسون، وآخرون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، ط1،(عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 2001)، ص(647-654)، و 734.
17. Nouriel Roubini, Supply- Side Economics Tax Rate Cuts Increase Growth, (New York, Copyright Busines, 1997), p103.
18. Rothhand, The Origins of the Federal Reserve, Journal of Austrian, Economics Fal, 1999, Vol 2, No.3, p9-51.
19. سامويلسون وويليام دي، ونورد هاوس، علم الإقتصاد، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2006)، ص586 .
20. د. عبد المطالب عبد الحميد، مصدر سابق، ص466.
21. S.S. Park : " Growth and Development , physical output and Employment strategy , London , Martin Robertson, 1977 , P 17 .
22. حسين ابراهيم العسل، التنمية في الفكر الاسلامي، ط1، (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ)، ص 68 .
23. سيمون كوزنتس، النمو الإقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين، (بيروت: دار الافاق الجديدة، بدون تاريخ)، ص7 .

24. Peter E. Robertson , " Growth Accounting , Growth theory and the East Asian Miracle" , Research school of pacific studies , Australian National university , February , 1998 , P. 5-7 .

25. نزار سعد الدين العيسى، و ابراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات، ط1، (عمان: دار حامد، 2006)، ص 43-44 .

26. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي - دراسة نظرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، الجزائر، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص 10 .

27. للمزيد من التوسع أنظر في ذلك:

- عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص 472 .

- بنابي فتيحة، مصدر سابق، ص 10-11 .

28. للمزيد من التوسع، أنظر في ذلك:

- د. زياد أحمد بهاء الدين، الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2016)، ص 10.

- د. مصطفى السعيد، الانفتاح الإقتصادي وإستراتيجية الاعتماد على الذات، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السادس للاقتصاديين المصريين، آذار 1981، (القاهرة : دار المستقبل العربي للنشر، 1981)، ص 97.

²⁹المصدر نفسه، ص 96-97.

³⁰ ن. م : تعني نقطة مئوية.

29. د. محمد عمران، أداء ومصادر النمو الإقتصادي -دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري، أوراق عمل صندوق النقد العربي، (أبو ظبي : الصندوق، 2002)، ص 25 .

30. للمزيد من التوسع، انظر في ذلك :

- سارة علي أحمد، و آخرون ، مصدر سابق، ص 20 .

- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، لسنة 2010، (أبو ظبي : الصندوق، 2010)، ص 129 .

31. وهو نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

32. د. أحمد حلمي عبد اللطيف، الإقتصاد المصري : نظرة مغايرة لمعالجة ازماته، مجلة رؤية تركية، مؤسسة ستا.

By: rouyaturkiyyah.com

³⁵ د. رمزي تركي، في وداع القرن العشرين تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999)، ص 9.

33. Central Bank of Egypt , The Egyptian cabinet information and Decision support center , Various , Cairo , (1992–2001) .

34. نزار كاظم صباح الخيكاني، إمكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة مصر واليابان، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الإدارة والاقتصاد، 2008)، ص 88 .

35. أنظر في ذلك: الجدول (3)

36. سارة علي أحمد، و آخرون، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991-2003)، (القاهرة : المركز الديمقراطي العربي، 2015)، ص 19 .

37. المصدر نفسه، ص 20 .

38. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي (2016-2017)، ص 14.

42 حافظ غانم، وسلمان شيخ، تجنب الإنهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، مركز بروكنجز، (الدوحة : المركز، 2016)، ص 6 .

⁴³ Central Bank of Egept, The Egeptiation information and Decision (1992-2001), p17.

44 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (أبو ظبي: الصندوق، 2000)، ص 104.
45 د. إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة دراسات، القاهرة، المجلد/13، العدد/2، نيسان 2012، ص 7.

46 حافظ غانم و سلمان شيخ، مصدر سابق، ص 6 .

43. المركز المصري للدراسات الاقتصادية:الإقتصاد المصري،التحديات الحالية والرؤية المستقبلية،ص3.
44.د. محمد جبار الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الإقتصادي - مصر أنموذجاً، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 84.

45.د. علي احمد بلبل وآخرون، التطور الهيكلي والمالي والنمو الإقتصادي - حالة مصر (1974-2002)، أوراق صندوق النقد العربي، العدد/9، (أبو ظبي : الصندوق، 2004)، ص 11 .

46.المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، الإقتصاد المصري، التحديات الحالية والرؤية المستقبلية، ص 4 .

47.وليد اسماعيل السيفو ، واحمد محمد مشعل ، الإقتصاد القياسي التعليمي والتطبيقي ، ط1 ، (عمان : 2003)، ص 21 .

48.سلام عبد الجليل، الانفاق العام والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-1990)، أطروحة دكتوراه غير منشورة(البصرة: جامعة البصرة، 1995)، ص 119 .